كراسات المنتدى

Les Cahiers du FTDES

الكراس عدد 2

سوسيولوجيا الفعل الجماعي في تونس

منذ 14 جانفي 2011

تعدد طرف الإنخراط و تنوع أشكال الإحتجاج

جويلية 2019





علي الكنيس باحث في العلوم السياسية ناشط سياسي عضو مؤسس بالحملة الوطنية لدعم جمنة

جِمْنَة: الصراع حول الأرض، الدولة في مواجهة المجتمع المحلي

ملخّص

تتناول هذه الورقة مسار الحركة الاحتجاجية التي شهدتها "جمنة" بالجنوب الغربي التونسي منذ 2011 في استعادة لقضية هنشيراً لْمْعَمَّرُ/ستيل، كأساس للصراع بين الدولة والمجتمع المحلي حول ملكية الأرض واستغلالها ونمط الاستفادة من مداخيل هذه الواحة. فبينما تدافع الدولة منذ الاستقلال على أحقيتها في التصرف في هنشيراً للمُعَمَّرُ/ستيل باعتباره ملك للدولة سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال تسوغيه للخواص. تؤكد الحركة الاحتجاجية المحلية التي تطورت لتمثل حركة اجتماعية محلية على أحقية الجمنيّين في أرضهم التي انتزعها منهم الاستعمار الفرنسي، وواصلت الدولة الاستحواذ عليها. اعتبرت ثورة جانفي 2011 الفرصة التاريخية التي تمكن متساكنو جمنة من خلالها من التنظم محليا واستعادة التصرف في واحة النخيل والاستفادة ممّا توفره من مردود اقتصادي لفائدة المصلحة العامة بإرساء أسلوب تسييري تشاركي جماعي بسائل السياسات الاقتصادية العمومية..

Abstract

This article examines the process of protest movement that took place in Jemna in the south-west of Tunisia since 2011, restoring the case of Stil farm (Hensheer Al-Muammar) as a basis of the conflict between the state and the local community over land ownership, exploitation and utilization of the revenues of this oasis. While the state has been defending its right to manage Hensheer Al-Muammar/Stil as a state property, either directly or indirectly, since independence. The local protest movement, which evolved to represent a local social movement, affirms the right of the Jemnian people in their land, which was seized by French colonialism and

continued to be acquired by the state. The Revolution of January 2011 is considered the historic opportunity which enabled the inhabitants of the region to be organized locally and restore the property of the palm oasis and benefit from the financial returns for public interest by establishing a collective participatory approach that questions public economic policies.

"التحرر الحقيقي ليس بالثورة فقط بل بالتحرر من إرث المستعمِر" فرانز فانون

شهدت البلاد التونسية بعد مغادرة الرئيس السابق بن علي عدة اقتحامات للضيعات الفلاحية الدولية التي يتسوغها مستثمرون خواص (شركات الإحياء والتنمية الفلاحية والفنيون والمهندسون الفلاحيون)، وقد اختلفت الأرقام حول مساحة الأراضي التي تم استهدافها. فبينما تشير بعض الدراسات إلى أنّ المساحة الجملية للضيعات التي تم استهدافها بلغت حوالي 1000 هكتار،²⁰⁵ شملت 100 مستغلة فلاحية²⁰⁶، أكدت تصريحات مسؤولي وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية سنة 2012 أنه تم استرجاع حوالي 30 ألف هكتار من العقارات الدولية التي تسوغها الخواص²⁰⁷ لتخضع لرقابة السلطات العمومية بإرجاعها لإشراف ديوان الأراضي الدولية للتحقيق في مدى احترام المستثمرين لكراس الشروط الخاصة باستغلال العقارات الدولية الفلاحية.

في 12 جانفي 2011، في جمنة تلك البلدة الواقعة بالجنوب الغربي التونسي، (معتمدية قبلي الجنوبية، ولاية قبلي) التي يبلغ عدد سكانها 7194 ساكنا²⁰⁸، تعرض هنشير²⁰⁹ المُعَمَّرْ/ستيل لعملية اقتحام من قبل المتساكنين الذين طالبوا باسترجاعه من الدولة التي فوّتت فيه لصالح مستثمرين خواص. تطورت الحركة الاحتجاجية في جمنة على أساس مطلب استرجاع هنشير اِلْمُعَمَّرْ/ستيل ونُفذت عدة تحركات احتجاجية في إطار التمسك باسترداد هذه الضيعة الفلاحية. وتمكن المتساكنون من تشكيل إدارة مؤقتة لهذه الضيعة انبثقت عن اللجنة المحلية لحماية الثورة ودعمها، باعتبارها شكل تنظّم محلّي الضيعة انبثقت عن اللجنة المحلية لحماية الثورة ودعمها، باعتبارها شكل تنظّم محلّي

²⁰⁵GANA Alia, « Aux origines rurales et agricoles de la Révolution tunisienne », Maghreb - Machrek 2013/1 (N° 215),p 65.

²⁰⁶ELLOUMI Mohamed, «Les terres domaniales en Tunisie», Études rurales, 192 | 2013, p12, URL : http://etudesrurales.revues.org/9888 [consulté le 26 janvier 2017]

²⁰⁷ELLOUMI, op.cit, p13 d'après Le Maghreb numéro de 30 avril 2012.

²⁰⁸قبلي من خلال التعداد العام للسكان و السكنى لسنة 2017، الرابط: https://bit.ly/2uyOYYo [معاينةُ 2018/09/10] ²⁰⁹هنشير: كلمة في اللهجة العامية في تونس تطلق على المزرعة، الضيعة الفلاحية، غابة الأشجار المثمرة مع اختلاف نوع الفلاحة أو الزراعات أو المغراسات.

ومواطني برز عشية هروب الرئيس التونسي بن علي في المناطق التي عاشت على وقع الاحتجاجات ما بين ديسمبر 2010 وجانفي 2011.

يجد هذا النصّ مكانه ضمن كراس المنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية حول أشكال الفعل الجديدة والفاعلين الجدد، باعتبار الحركة الاحتجاجية التي شهدتها جمنة حول قضية هنشير المعمر/ستيل فاعلا قديما وأحد أشكال الفعل الجديد ضمن السياق الثوري وما بعد الثوري في تونس.

إن تطور مقاربات المكان في التنظيم الاجتماعي منذ نظرية "أنتوني غيذنز" حول "الصياغة البنائية

«la théorie de la structuration» التي تبني مفهوم الموقع وتعرفه بأنه الموضع المادي المرتبط بالتفاعلات النموذجية التي تجعل من الكيانات المجتمعية أنساقا اجتماعية"، يؤكد على أن الفضاء المكاني يمثل من جهة إطارا للممارسات الاجتماعية، ولكنه من جهة أخرى أداة لهيكلة الممارسات الاجتماعية. ويربط "غيدنز" انبثاق الممارسة الاجتماعية بتركز مجموعة من الأفراد في مكان محدد واشتراكهم في جملة من التصورات والتمثلات والعادات اليومية الحياتية على مستوى المكان مما يساهم في تحديد السلوكات الاجتماعية والتوجهات الثقافية ويحافظ على استمرارية المشترك المجالي ليكون دافعا نحو التعبئة.

في سياق آخر يطرح "كارل شميث" تصورا نقديا لقضية المشروعية والشرعية منطلقا من مراجعة الديمقراطية البرلمانية. إذ يعتبر أنّ ارتباط مسألة المشروعية بالشرعية من خلال اعتبار أنّ كل ما تتخذه الأغلبية يكتسب مشروعية من خلال تطابق القواعد القانونية الشكلية. يؤكد "شميث" في قضية المشروعية على الإشكالية الأخلاقية عند التمييز بين

221.

²⁰⁰⁷مارشال (جور دون) (تحرير) موسوعة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة الطبعة الثانية 2007، ص 686. ²¹¹HMED Choukri, Espace géographique et mouvements sociaux, In Fillieule Olivier et al., Dictionnaire des mouvements sociaux, Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.) « Références », 2009, p

الشرعي القانوني المطابق للقواعد الإجرائية وبين المشروعية أي احترام العدل، ويرى أن المنطق البرلماني الليبرالي صاغ شروطا من أجل إزاحة المشروعية من خلال الشرعية. 212

يهتمّ هذا البحث بالمجتمع المحلي من جهة علاقة الشبكات الاجتماعية المحلية، التي تحرك المجتمع وخاصة مدى ارتباط شبكة العلاقات هذه بالمحلي؛ أي دراسة مميزات المحلي مجتمعيا²¹³ وعلاقة المحلي بالسياسات الوطنية، وموقع المحلي في الحركات الاجتماعية التي تطالب بالعدالة الاجتماعية باعتبار المحلي حقلا اجتماعيا يعبّر عن "حالة صراع القوى بين الفاعلين"

ويرتبط التركيز على الحركات الاجتماعية باعتبارها موضوعا رئيسيا للتحليل السوسيولوجي²¹⁵ بعالم الاجتماع الفرنسي "آلان توران"، الذي استخدم مفهوم "الفاعل الاجتماعي" معتبرا الحركات الاجتماعية فاعلا اجتماعيا. إذ لا تمثلالحركات الاجتماعية مجرّد ردود أفعال تجاه الوضعية الاجتماعية. بل إنها نتيجة للصراعات، يعبّر من خلالها الفاعلون عن ذواتهم وتبيّن قدرة الفاعلين الاجتماعيين على الوعي بذواتهم وتنظيم علاقاتهم وتمثل هويتهم من خلال الصراعات التي ينخرطون فيها.²¹⁶

يأتي موضوع البحث ضمن سياق سياسي ما بعد ثوري في تونس تميز باستمرار التحركات الاجتماعية، مما يستدعي قراءة تعيد فهم سياق هذه الاحتجاجات التي تدفع إلى إعادة

²¹²SAPIR Jacques, (II) Légalité, légitimité et les apories de Carl Schmitt, billet publié sur le carnet Russeurope URL: http://russeurope.hypotheses.org/765. (Consulté le 01/03/2017).

Selon SCHMITT Carl, Légalité, Légitimité, p 50-51, traduit de l'allemand par W. Gueydan de Roussel, Librairie générale de Droit et Jurisprudence, Paris, 1936. Edition allemande, 1932.

²¹³سكوت (جون) (تحرير)، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة محمد عثمان. الشبكة العربية للأبحاث بيروت الطبعة الأولى .2009. 159 الجماعة/commuinty.

²¹⁴بورديو (بيار)، عن الدولّة دروس في الكوليج دو فرانس (1992-1989)، ترجمة نصير مروة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت الطبعة الأولى 2016، ص 18-19.

²¹⁵TOURAINE Alain, « Les mouvements sociaux : objet particulier ou problème central de l'analyse sociologique? ». Revue française de sociologie, volume 25-numero1, 1984, p19. Adresse URL : http://www.persee.fr/docAsPDF/rfsoc_0035-2969_1984_num_25_1_3765.pdf (Consulté 22/07/2017)
²¹⁶ TOURAINE Alain, Le retour de l'acteur, Paris, Fayard 1984.Collection : Mouvement, no 3.P 107. [Document électronique] sur Les classiques des sciences sociales Adresse URL : http://classiques.uqac.ca/contemporains/touraine_alain/retour_de_acteur/retour_de_acteur.pdf (consulté 22/07/2017)

النظر في المسألة الاقتصادية بعد الثورة وهي المسألة التي وقع تغييبها على حساب المسألة السياسية نظرا للتركيز على الانتقال الديمقراطي كمسار سياسي يحظى بالأولوية. وهو ما يطرح عدّة تساؤلات حول مسار الانتقال الديمقراطي217 ومسألة المشروعية السياسية خاصة مع عدم وقوع تغييرات هامة في السياسات الاقتصادية في الفترة التي مرّت فيها البلاد بتحديات أمنية وسياسة. لكن ذلك لا يمكن أن يحجب تحديًّا على مستوى أساسي من الأهمية وهو تحدّي تحقيق العدالة الاجتماعية وإشكالية التفاوت بين الجهات والفئات مع استمرار نفس منوال التنمية الاقتصادية. وقد تطرقت بعض الدراسات ما بعد الثورة لدور الحركة النقابية والمجتمع المدنى في مقاربة مسألة العدالة الاجتماعية والتفاوت الاقتصادي والجهوي، لكننا في هذا البحث أمام فاعلين مختلفين. تمثل قضية هنشير الْمُعَمَّرْ/ستيل جمنة إحدى الحالات التي تعبّر عن المسار التاريخي للتهميش الاقتصادي والإقصاء السياسي الذي كرسته السياسات العمومية منذ الاستقلال، حيث استطاع المجتمع المحلى في جمنة من خلال الذاكرة المرويّة المحافظة على روايتهِ حول قضية افتكاك هنشير اِلْمْعَمَّرْ/ستيل. وتمكنت الحركة الاحتجاجية منذ 2011 من استعادة الذاكرة الجمعيّة 218 الكامنة التي ساهمت في تشكل حركة اجتماعية محلية على أساس المشروعية التاريخية لقضية هنشير اِلْمْعَمَّرْ/ستيل.

استفدت في صياغة هذا النص من بعض المادة الأولية لبحث الماجستير في العلوم السياسية. ²¹⁹ توخّيت المنهج الكيفي الذي يتيح دراسة مسارات الفاعلين ومسار الحركة الاحتجاجية وتطوراتها، كما يتيح دراسة تمثلاث الفاعلين للمسار السياسي. ولأن موضوع الدراسة يتطلب بحثًا ميدانيا لفهم مسارات الحركة الاحتجاجية وتطوراتها، فقد اعتمدت

²¹⁷ أثارت قضية هنشير جمنة التساؤل حول علاقة المسألة الديمقر اطية بإشكاليات المسألة الفلاحية، أنظر مثلاً:

KRICHEN Aziz, L'affaire de Jemna. Question paysanne et révolution démocratique, La Presse 31 octobre 2016.

²¹⁸ من الدر اسات التي تناولت علاقة الحركة الاحتجاجية بالذاكرة الجمعيّة في سياق آخر ، سوكاح (ز هير)، الحركة الاجتماعية والذاكرة الجمعيّة: حراك الحسيمة المغربية نموذجا، إضافات/العددان 44-44، صيف-خريف 2018. ص8-102.

²¹⁹الكنيس (علي)، مذكرة ماجستير بحثي في العلوم السياسية بعنوان الحركات الاجتماعية في تونس. مثّال: هنشير الْمُعَمَّرُ/ستيل جمنة. تمت مناقشتها في شهر فيفري 2019، بكلية الحقوق والعلوم السياسية بنونس(جامعة تونس المنار). وهي بصدد الإعداد للنشر.

المقابلات المفتوحة/المعمقة ذات الأسئلة غير المقننة التي تمت ما بين جوبلية وسبتمبر 2017 مع كل من أعضاء هيئة جمعية حماية واحات جمنة (عدد منهم أعضاء بالرابطة المحلية لحماية الثورة ودعمها سابقا) وبعض الناشطين المحليين لدورهم المهم منذ جانفي 2011 في قضية هنشير المعمر/ستيل. كما قمت تحليل محتوى الوثائق التي تمكنا من الحصول عليها، إضافة إلى المشارَكَة والملاحظة المشَارِكة في مسار موضوع الدراسة. واذ أنجز هذا البحث أنطلق من صفتين مزدوجتين، صفة الباحث وصفة الناشط، بصفتي أحد مؤسسى الحملة الوطنية لدعم جمنة وهي حملة تضامنية تأسست دعما لتجرية جمنة، مما أتاح بناء علاقات مع الفاعلين في هذه القضية/موضوع البحث وهو ما يقدم أفضلية في إنجاز البحث. ولكنه يحتّم إنجاز العمل البحثي وفق القواعد العلمية من أجل إنتاج معرفة علمية ملتزمة بما هي توجه معرفي متزامن مع الالتزام، في إطار استثمار المعرفة من أجل يكون الإنتاج العملى ملتزمًا مع تمتعه بالشرعية العلمية باعتبار أن المعرفة لا تكتسب إلاّ في إطار العمل العلمي الخاضع لقواعد المجتمع العلمي.220 كما أن ذلك مكنني من التدخل الإيجابي في موضوع البحث، عبر العمل على إيجاد موقف بحثي يمكن في إطاره أن تدرك الحركة الاجتماعية طبيعة الصراع الذي تخوضه. وتقوم مقاربة التدخل الاجتماعي²²¹«L'intervention sociologique» التي قدمها "آلان تورين" على الدخول في علاقة مع الحركات الاجتماعية والمساهمة في تنظيم مناضليهاوتشجيعهم أثناء أدائهم لأدوارهم النضالية والمشاركة في شرح السياق التاريخي للحركة وللعناصر النشطة فيهاوالمشاركة في التحليل الذاتي لموقف المناضلين في الحركة الاجتماعية 222.

²²⁰BOURDIEU Pierre, Pour un savoir engagé, (février 2002) Adresse URL: https://bit.ly/2oWDTzs(consulté 15/08/2017)

²²¹TOURAINE Alain, La voix et le regard Paris, Seuil 1978.Collection : sociologie permanente, no 1. Deuxième partie : l'intervention sociologique, p181-189. [Document électronique] sur Les classiques des sciences sociales (consulté 22/07/2017) Adresse

URL: http://classiques.uqac.ca/contemporains/touraine_alain/voix_et_regard/la_voix_et_le_regard.pd

²²²Ibid., p197-202.

1) من المَطلبيّة إلى الافتكاك ...تشكل حركة اجتماعية محلية

مثّل هنشير اِلْمُعَمَّرُ/ستيل التي سوغه نظام بن علي لمستثمرين خواص بالنسبة لمتساكني جمنة رمزا للفساد والاستبداد، إذ اعتبرت الضيعة مثالا للاستبداد الاقتصادي والهيمنة الخاصّة 223، خاصة أن تسويغ الأراضي الفلاحية الدولية كما يستعرض تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد 2011 يتمّ بإشراف مباشر من قبل الرئيس المخلوع ويمرّ عبر المحاباة بمنح تلك الضيعات للمقربين من السلطة دون سواهم 224.

لم ينتهِ مسار الأحداث في جمنة باسترجاع الدولة لضيعة هنشير اِلْمُعَمَّرُ/ستيل، إنما تطورت الأوضاع لمطالبة المتساكنين بالتمسك بالأرض وعدم التفريط فيها واعتبار "استردادها مساهمة في القضاء على البطالة"²²⁵. وتشكلت هيئة تسييريّة للهنشير انبثقت عن الاجتماعات الشعبية التي تعقدها الرابطة المحلية لحماية الثورة ودعمها بجمنة التي تولت إدارة الهنشير منذ تشكلها²²⁶، من خلال جمع التبرعات من قبل المواطنين²²⁷ إضافة لتبرعات أخرى.²²⁸ كما استطاعت الهيئة التسييريّة اقتراض مبلغ مالي من تجار تمور من الجهة ومن الجمعيات المائية²²⁹ إضافة للعمل التطوعي بالهنشير وتوفير لقاح النخيل.

-

²⁰¹⁷ المقابلة مع الطاهر الطاهري رئيس جمعية حماية واحات جمنة، جويلية 2017

²²⁴تقرير اللبنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد 2011، الملحق (الوثائق من 90 A إلى 100 A). نذكر أيضا وثيقة أخرى تحصلنا عليها وهي "مراسلة من السيدين عبد الله مبروك بن عامر وخليفة القذافي الكاروس إلى سيادة المحترم وزير الفلاحة حفظه الله ورعاه حول الرغبة في استثمار ضيعتين فلاحيتين دوليتين الطرفاية بمعتمدية دوز والصالحية بمعتمدية قبلي"، بتاريخ 2001/05/03، وأكدا في هذه الرسالة دعمهما "البرامج الدولة وسياستها الرشيدة ورهانات التغيير" وعملهما الدائم "بالهياكل التجمعية"، وفي خاتمتها تنويه بـ"سياسة العهد الجديد التي أرسى دعائمها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي حفظه الله ورعاه"، مجموعة وثائق، مصدر سابق.

²²⁵وثيقة: مراسلة إلى السيد عميد ثكنة قبلي بتاريخ 2011/02/21. مجموعة وثائق، مصدر سابق.

²²⁶ المقابلة مع صالح عبد الجواد، عضو الهيئة التسييرية لهنشير المعمر بالرابطة المحلية لحماية الثورة و دعمها بجمنة سابقا وعضو الهيئة المديرة لجمعية حماية واحات جمنة حاليا، جويلية 2017.

²²⁷تم جمع تبرعات من متساكني جمنة، المقابلة مع طارق الرحموني سبتمبر2017 شاب وناشط شارك في فعاليات واحتجاجات مختلفة مرتبطة بقضية هنشير المعمر/ستيل وسبق أن تطوع في عملية استصلاح وتهيئة الهنشير وكمستخلص حسابات بالهنشير من 2011 إلى غاية 2015.

²²⁸ تبرع "بيار كليمان" أستاذ إبستيمولوجيا التعليم مدير أطروحة محمد كشكار أصيل جمنة المقيم بالعاصمة، أورده محمد كشكار في، كشكار (محمد)، جمنة و فخ العولمة، شركة المطبعة الثقافية ، تونس 2016، ص 98.

²²⁹المقابلة مع الطاهر الطاهري، جويلية 2017.

يأتي استهداف الأراضي الفلاحية التي تسوغها الخواص كردة فعل تجاه الخيارات السياسية لنظام بن علي ويحمل استشعارا للتهميش الاقتصادي الذي تعرض له صغار الفلاحين وبقية المتساكنين في القرى والأرياف في تونس.²³⁰ إذ ساهم التهميش الاقتصادي، الإقصاء السياسي والتدمير البيئي واستغلال مقدّرات المناطق الريفية في العالم العربي بشكل عام في مراكمة الفقر وغياب الاستقرار الغذائي وتكثيف صعوبة الولوج للموارد وإمكانيات المشاركة في اتخاذ القرار، مما أذكى الاحتجاجات في المناطق الريفية في مواجهة سياسات التفقير والإقصاء المرتبطة بسياسة السوق الحرة التي تفضّل النخب السياسية والاقتصادية المؤثرة على متساكني الريف وصغار الفلاحين عموما.

بداية من 2012، مع تقنين العمل السياسي وحلّ لجنة حماية الثورة بجمنة تأسست جمعية حماية واحات جمنة²³¹، التي تم الاتفاق على إحداثها. وضمت تركيبة متكونة من عشرة أشخاص. إذ تم اختيار كل من "الطاهر الطاهري" (رئيس)، "عبد المجيد الحاج حمد" (نائب رئيس)، "صالح عبد الجواد" (كاتب عام)، و"علي حمزة" (أمين مال). إضافة لعضوية كل من "بلقاسم الشايب"، "أحمد كشكار"، "إبراهيم الخليل"، "علية عبد السلام"، "عنتر الرحموني"، و"حسين عبد القادر". وجميعهم أعضاء باللجنة المحلية لدعم وحماية الثورة، كما تمت إضافة "منصور الشايب" للهيئة التسييرية للضيعة باقتراح من أحد أعضاء لجنة حماية الثورة.

جاء تأسيس الجمعية كإطار لتسيير الضيعة والحوار مع السلطة، إلى أن اقترح وزير الفلاحة محمد بن سالم إبّان حكومة الترويكا²³³ تأسيس شركة إحياء وتنمية فلاحية التي يخولها القانون كراء عقار فلاحي دولي من الدولة باعتبارها الحل القانوني الممكن حسب الوزير.

-

²³⁰GANA, op.cit p 65

²³¹الرائد الرسمي عدد 34- 20 مارس 2012، إعلانات قانونية و شرعية و عدلية الصفحة 1763.

²³²المقابلة مع علية عبد السلام عضو الهيئة التسييرية لهنشير المعمر، الرابطة المحلية لحماية الثورة ودعمها بجمنة سابقا وجمعية حماية واحات جمنة حاليا، جويلية 2017. المقابلة مع إبراهيم الخليل، عضو الهيئة التسيرية لهنشير المعمر، الرابطة المحلية لحماية الثورة ودعمها بجمنة سابقا وجمعية حماية واحات جمنة حاليا، سبتمبر 2017.

²³³الترويكا: اختصار للإتلاف الحزبي الحاكم المتكون من ثلاثة أحزاب آنذاك و هي حركة النهضة، حزب المؤتمر من أجل العمل و الحريات.

واختير ستة و عشرون شخصا من قبل ثلاثة أعضاء من الهيئة المديرة لجمعية حماية واحات جمنة كلفوا بذلك، بناءً على مقترح وزير الفلاحة في تلك الفترة، وتم إبلاغ المتساكنين بتأسيس الشركة. أما اختيار الأشخاص فاقتصر على ثلاثة أعضاء من الجمعية كلفوا بذلك. رفض المتساكنون الشركة خوفا من أن تصبح الضيعة محل منفعة خاصة لقائمة الستة والعشرين مع أن التوجه كان أن يقوم كل شخص من الذين وقع اختيارهم ببيع سهمه وتعهدوا بذلك كتابيا؛ أي بعدم التوريث وبيع أسهمهم وتوزيعها فيما بعد على مائة شخص. وانعقد اجتماع عام مع المتساكنين لتوضيح هذه المسألة بحضور خبير محاسب ومحامي الجمعية، لم يقتنع المتساكنون فوقع حل الشركة 2014. وواصلت الجمعية تسيير الهنشير منذ 2012.

ضمت جمعية حماية واحات جمنة مجموعة من الأشخاص من توجهات فكرية مختلفة. ومن مميزات هذه المجموعة ضمّها لأشخاص أصحاب تجربة سياسية ونقابية، رغم اختلاف خلفيتهم السياسية؛ بينهم القومي، اليساري، الإسلامي والنقابي وآخرين لا يتمتعون بتجربة سياسية سابقة. وتعود الأصول الاجتماعية لهذه المجموعة بشكل عام للشرائح الدنيا للطبقة الوسطى سواء من موظفي القطاع العام ومن ذوي التحصيل العلمي الجامعي (سبعة أشخاص من أعضاء الهيئة المديرة للجمعية من قطاع التعليم سواء المباشرين أو المتقاعدين ومن المتقاعدين والمباشرين بالوظيفة العمومية) ومن صغار الفلاحين من ذوي التكوين العلمي المتواضع الذي يمارسون النشاط الفلاجي كنشاط رئيسي (ثلاثة من أعضاء الهيئة المديرة للجمعية)، وهو ما يؤهلهم جميعا للاضطلاع بدور قيادي في مجتمع محلي يعطي أهمية للعلاقات الاجتماعية. إذ ساهم الرافد الاجتماعي المحلي من خلال الاستفادة من تنوع الانتماءات الاجتماعية والعائلية من أجل تحقيق تماسك اجتماعي وتضامن أساسه المصلحة العامة المحلية. ويبرز ضمن هذه المجموعة الحضور المهم

²³⁴المقابلة مع بلقاسم الشايب، و علي حمزة، سبتمبر 2017، عضوين الهيئة التسييرية لهنشير المعمر، الرابطة المحلية لحماية الثورة ودعمها بجمنة سابقا وجمعية حماية واحات جمنة حاليا بتاريخ. تصفية شركة، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 3 ديسمبر 2013، عدد145.

لرئيس جمعية حماية واحات جمنة الطاهر الطاهري الذي يمثل تواجده عنصرًا جامعًا في جمنة فرغم الاختلاف الذي يمكن أن يحصل معه في أيّ مسألة في جمنة سواء داخل جمعية حماية واحات جمنة أو خارج الجمعية، فإنّ موقفه يحظى باحترام وتقدير من قبل الجميع داخل جمنة. 235 تمثّل رمزية الطاهر الطاهري تعبيرا عن شخصية تحظى بإجماع في جمنة، وتنبع هذه الرمزية من رأس المال الاجتماعي 236 الذي يمثله من خلال شبكة علاقات محلية وجهوية واسعة وانتمائه لبلدة جمنة باعتبارها حيّرًا جغرافيًّا واجتماعيا يعطي أهمية للعلاقات الاجتماعية المحلية. كما يتميّز بكونه صاحب تجربة نقابية مهمة على المستوى الجهوي باعتباره أحد روّاد العمل النقابي بولاية قبلي بقطاع التعليم.

إذن، فالحركة الاحتجاجية التي شهدتها جمنة يمكن أن تجد صداها في تعريف "تشارليز تيلي" للحركة الاجتماعية باعتبارها سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديون لرفع مجموعة من المطالب²³⁷. لكن مع التطور الذي شهدته بتبلور حركة اجتماعية فإن مقاربة "آلان توران" تبدو أكثر قربا للتعبيرعن ما شهدته جمنة. وتتميز الحركة الاجتماعية في تصور "توران" بثلاثة عناصر وهي هوية الحركة الاجتماعية وتعريفها، المواجهة أو التعارض تجاه ما تستهدفه، وشمولية الحركة الاجتماعية باعتبار أنّ كل حركة اجتماعية تدافع عن مبادئ وأهداف محلّ اتفاق بين الأفراد الفاعلين في الحركة الاجتماعية. في جمنة نجد أننا أمام حركة اجتماعية تضع لنفسها هوية سياسية محلية تواجه السياسات الاقتصادية الفلاحية التي أنتجها الاستعمار وكرستها الدولة الوطنية، وذلك بمشاركة واسعة من المتساكنين لتمثّل الحركة الاجتماعية المحلية التي شهدتها جمنة تعبيرًا عن وعي جماعي عام. إن التصور الذي قدمه "توران" يجد عمقه في فهم سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية في العالم غير الغربي وغير الأوروبي أي خارج النموذج الغربي المُهيمن، حيث تمثّل الحداثة التعبير الأيديولوجي لهيمنة الشمال

-

²³⁵ المقابلة مع بلقاسم الشايب، سبق ذكره.

³⁶²شوفالييه (ستيفان) وشوفيري (كريستيان)، معجم بورديو دمشقالناية للدراسات و النشر و التوزيع 2013. ص 164. ³⁷²تلّي (تشارليز)، الحركات الاجتماعية 1768-2004، القاهرة المجلس الأعلى للثقافة 2005. ص 44.

على الجنوب، إذ أن الصراع الأساسي في الجنوب يتمحور حول التحرر الوطني²³⁸، وهو الصراع الذي عبرت عنه المواجهة التي خاضتها جمنة في مواجهة السياسات الاستعمارية التي أعادت الدولة الوطنية تكريسها بالاستيلاء على مقدرات المتساكنين في الفترة الأولى التي تلت الاستقلال ومنحها فيما بعد للمستثمرين الخواص في إطار التوجهات الاقتصادية النيوليبرالية التي انخرطت فيها الدولة.

مرت قضية هنشير الْمُعَمَّرُ/ستيل من بروز حركة احتجاجية في 2011 لتتطور فيما بعد نحو تشكل حركة اجتماعية. وقد ارتبطت هذه الحركة الاحتجاجية منذ بداياتها بإطارها المحلي وهو الإطار الذي مكنها من التطور نحو حركة اجتماعية محلية، أي أن بدايتها كحركة احتجاج محلي أو حركة احتجاجية محلية لتنحو منحى حركة اجتماعية محلية فيما بعد. إذ خلقت قضية هنشير الْمُعَمَّرُ/ستيل التفافا مجتمعيا محليا حولها ارتبط بتمتعها بمشروعية تاريخية لدى متساكني جمنة. وتجاوزت المستوى المحلي لتأخذ بعدا وطنيا لتجمع حولها مساندة ودعمًا خاصة من قبل فاعلين متمايزين عن الفاعلين التقليديين من خلال اتساع مساندتهم وأخذها شكلا تنظيميا مفتوحا.

2) مساندو جمنة... فاعلون سياسيون واجتماعيون غير تقلديين:

تباينت مواقف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين حسب حجم الفاعلين وتموقعهم السياسي، (الحكم أو المعارضة) وبرزت هذه المواقف من قضية هنشير اِلْمُعَمَّرُ/ستيل من خلال تفاعل جمعية حماية واحات جمنة مع المحيط السياسي والاجتماعي. لكنها تكثفت خاصة مع بتة موسم أكتوبر 2016، مع تصاعد التوتر في ملف جمنة خاصة مع كتابة الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية. إذ تعددت الأطراف التي عبرت عن موقفها من ما شهده هنشير اِلْمُعَمَّرُ/ستيل منذ 2011، ومثّل موعد بتة 2016 التاريخ الذي توجّه فيه

²³⁸ TOURAINE, op, cite. P 65-66.

النظر لتجربة جمعية حماية واحات جمنة وإلى بلدة جمنة، من قبل الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية والنقابية كفاعلين سياسيين واجتماعيين تقليدين، وتراوحت مواقفهم من قضية هنشير اِلْمْعَمَّرْ/ستيل بين رفض القبول بها (الحزب الأغلبي في التحالف الحكومي آنذاك)، الدعم المبدئي (عدد من أحزاب المعارضة وعدد من الجمعيات)، الدعم المتحفظ المعلن أحيانا (عدد من أحزاب التحالف الحكومي وأحزاب المعارضة) وغير المعلن أحيانا أخرى (الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية لحقوق الإنسان). أما الفاعلون السياسيون والاجتماعيون غير التقليديين فعبّر موقفهم عن دعم لجمعية حماية واحات جمنة واعتبار تجربتها في تسيير هنشير اِلْمْعَمَّرْ/ستيل أحد المكاسب التي تحققت بعد الثورة.

لقيت قضية هنشير اِلْمُعَمَّرْ/ستيل اهتماما ومساندة من قبل ناشطين بحركات اجتماعية وأصيلي جمنة بتونس العاصمة. وتميز هذا الاهتمام والدعم بكونه تأتى من فاعلين سياسيين من خارج دائرة الفاعلين السياسيين التقليديين، أي الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية والنقابية. وتميّز هذا الدعم بتجاوزه أشكال الدعم الرسمية ليأخذ مسار الانخراط الميداني في إسناد جمعية حماية واحات جمنة. لذلك يتجه التركيز على تناول مثال على الحملة الوطنية لدعم جمنة باعتبارها فاعلا سياسيا غير تقليدي.

في تونس العاصمة وفي إطار الصدى الذي أخذته قضية هنشير اِلْمْعَمَّرْ/ستيل بداية من شهر سبتمبر 2016. بدأ يتشكل إطار لمساندة تجربة جمعية حماية واحات بالعاصمة. إذ مثلت "مجموعة دعم تجربة واحات جمنة" بتونس التي ستتخذ اسم الحملة الوطنية لدعم جمنة وعما بعد من خلال التقاء عديد الأفراد من مشارب وتجارب سياسية ومختلفة وأفراد لم يسبق أن خاضوا تجربة سياسية. اجتمع هؤلاء الأفراد على دعم قضية جمنة واعتبارها محطة نضالية جامعة. بدأت فكرة الحملة في البداية إثر موقف كاتب

__

²³⁹ نعتمد على تقنية الملاحظة المشاركة في هذه الفقرة.

الدولةلأملاك الدولة والشؤون العقاربة مبروك كورشيد240 إذ التقى مجموعة من الناشطين وعدد من أصيلي جمنة القاطنين بالعاصمة سواء من الطلبة أو من المستقربن بالعاصمة منذ سنوات وذلك لتباحث كيفية مساندة قضية جمنة بشكل عام وذلك بتاريخ 22 سبتمبر 241.2016 وتتالت اللقاءات ومع تواتر الأخبار عن إمكانية منع كتابة الدولة لأملاك الدولة للشؤون العقارية للبتّة التي دعت لها جمعية حماية واحات جمنة، قرر أعضاء حملة الدعم تنظيم قافلة مساندة لجمعية حماية واحات جمنة ولقرية جمنة في موعد البتة. ومثلت القافلة التي اتجهت من تونس العاصمة نحو جمنة يومي 8 و 9 أكتوبر 2016 التحرك الميداني التأسيسي للقافلة التي كانت مفتوحة أمام الصحافيين والمواطنين، فبالإضافة لحافلتين وفرتهما لجنة تنظيم القافلة بمعلوم مشاركة محدد يغطى تكاليف التنقل شارك عدد من المواطنين في القافلة من خلال مرافقتهم للقافلة بسياراتهم الشخصية. بعد هذه القافلة تمّ التفكير في كيفية مواصلة مساندة جمعية حماية واحات جمنة واتفق أعضاء الحملة على تطوير عمل حملة دعم جمنة لتتخذ الحملة مسمى الحملة الوطنية لدعم جمنة واختيار شعار للحملة ووسم فايسبوكي/"hashtag" ("سيب جمنة، المصلحة العامة قبل الربح الخاص"). والعمل على تنظيم عديد الأنشطة والتحركات الداعمة، ويمكن تقسيم هذه الفعاليات إلى صنفين؛ فعاليات ذات طابع احتجاجي ومساند وفعاليات توعوية فكرية واعلامية إضافة لاجتماعات دورية للحملة لمتابعة تطورات ملف القضية. شملت الفعاليات الاحتجاجية بداية وقفة احتجاجية نظمتها الحملة أمام مقر وزارة الدولة و الشؤون العقارية يوم 20 أكتوبر 2016 وذلك "للتعبير عن رفض الحملة للهرسلة واستغلال النفوذ اللذيْن يمارسهما كاتب الدولة "مبروك كورشيد" ضدّ جمنة وتجربتها"²⁴²، وحملة لجمع التوقيعات على عريضة مساندة لجمعية

²⁴⁰بلاغ صادر عن كتابة الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية تحذّر بخصوص واحات جمنة بتاريخ 1 سبتمبر 2016، مصدر سابق

 $^{^{241}}$ محضر جلسة الاجتماع الأول لمجموعة دعم تجربة واحات جمنة بتونس في 2016/09/22، أرشيف شخصي. 242 وقفة احتجاجية أمام وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (صفحة الحدث على الفايسبوك للحملة الوطنية لدعم جمنة)، الرابط: https://bit.ly/2G2I2YR [معاينة 2018/08/18]، و وقفة احتجاجية مساندة لجمنة، فيديو من إنتاج موقع نواة بتاريخ 20 أكتوبر https://bit.ly/2Uwo9DH [معاينة 2018/08/18].

حماية واحات جمنة243. أما الفعاليات ذات الطابع التوعوي والإعلامي والفكري فقد شملت المشاركة مع جمعية حماية واحات جمنة في تنظيم ندوة صحفية عقدت بتونس العاصمة يوم 14 أكتوبر 2016 تضمنت دعوة "لكافّة وسائل الإعلام المهتمّة بالتعرّف على حيثيّات قضيّة هنشير جمنة"²⁴⁴، وتنظيم ندوة فكرية تحت عنوان "إشكالية الأراضي الدولية جمنة، نموذجا" وذلك يوم 22 أكتوبر 2016 بتونس العاصمة245. وتنظيم تظاهرة توعوية شملت تذوقا رمزيا لدقلة جمنة بشارع الحبيب بورقيبة بتونس العاصمة وإمضاء عربضة المساندة، والتواصل مع المواطنين وذلك يوم 5 نوفمبر 2462016. كما شارك أعضاء من الحملة الوطنية لدعم جمنة في لقاء مغلق بالعاصمة نظمه المنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية بتاريخ 4 ماي 2017²⁴⁷ لمناقشة مقترح وزارة الفلاحة بحضور "نوال جبّاس" المكلفة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بوزارة الفلاحة. إضافة لذلك شارك أعضاء من الحملة الوطنية لدعم جمنة في اجتماع شعبي عام بجمنة مخصص لمناقشة الحلول المقترحة من قبل الحكومة لقضية جمنة، كما شارك عضوان من الحملة الوطنية لدعم جمنة في لقاءين، الأول مع وزير الفلاحة رفقة عضوين من هيئة جمعية حماية واحات جمنة بتاريخ 4 أفريل 2017 خصص لمناقشة مقترح وزارة الفلاحة، والاجتماع الثاني مع مدير مكتب هيكلة الأراضي الدولية بوزارة الفلاحة بتاريخ 15 أفريل 2017 لعرض مقترح وزارة الفلاحة وتوضيحه. كما شارك أعضاء من الحملة الوطنية لدعم جمنة في اليوم الدراسي الذي نظمته جمعية حماية واحات جمنة بدار الشباب بجمنة

http://cut- عريضة مساندة لجمعية حماية واحات جمنة، منشور على صفحة الفايسبوك للحملة الوطنية لدعم جمنة، الرابط: -http://cut [2018/08/18 معاينة 2018/08/18]

²⁴⁴بلاغ إعلامي جمعية حماية واحات جمنة ترد على المغالطات في ندوة صحفية، منشور على صفحة الفايسبوك للحملة الوطنية لدعم جمنة، https://bit.ly/2Z29vCH [معاينة 2018/08/18]، و "جمعية واحات جمنة: متمسكون بالتجربة و نطالبكم بالتدقيق في مصاريفنا"، فيديو من إنتاج موقع نواة بتاريخ 15 أكتوبر 2016، الرابط: https://bit.ly/2D5bhJH [معاينة 2018/08/18]. الجامعة الشعبية الفيديو المسجل للنقل المباشر للمداخلات للندوة الفكرية التي نظمتها الحملة الوطنيّة لدعم جمنة وجمعية 1864- الجامعة الشعبية محمد على الحامي، مصدر سابق.

²⁴⁶صفحة الفايسبوك للحملة الوطنية لدعم جمنة "صور من فعاليات النظاهرة التحسيسية التي نظمتها الحملة الوطنية لدعم جمنة اليوم اليوم السبت 5 نوفمبر 2016 من الساعة 15 الى الساعة 17 يشارع الحبيب بورقيبة للتعريف بالقضية كما تم توزيع دقلة جمنة على المواطنين لتذوقها -تذوقا نضاليا- مرفوقة بنص توعوي يفسر مختلف جوانب التجربة والإمضاء على عريضة المساندة"،الرابط:https://bit.ly/2U7fGS4 [معاينة 2018/08/18].

²⁴⁷محادثة هاتفية مع رمضان بن عمر المكلف بالإعلام بالمنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية و الاقتصادية بتاريخ 2018/10/04.

بتاريخ 16 أفريل 2017، لمناقشة المقترحات الحكومية في ملف هنشير الْمُعَمَّرُ/ستيلبحضور كفاءات علمية وخبراء في المجال الاقتصادي والفلاحي.

مثلت الحملة الوطنية لدعم جمنة إطارًا تنظيميًّا غير تقليديّ باعتبارها تجمعًا لمجموعة من الناشطين من تجارب مختلفة، فمنهم من سبق أن خاض تجربة سياسية حزبية ومنهم من اقتصر نشاطه على العمل الجمعياتي دون أن تكون له تجربة سياسية حزبية، إضافة إلى أنّ عددا من أعضاء الحملة كان انضمامهم للحملة من منطلق انتماء جغرافي أيّ أصيلي جمنة المستقرين بالعاصمة. أما على مستوى التحصيل العلمي لأعضاء الحملة فإنّ معظمهم من أصحاب التكوين الجامعي، أما المستوى الاجتماعي فقد تميّز بكون أغلبيتهم من الطبقة الوسطى. رغم اختلاف الانتماءات والتجارب اجتمع أعضاء الحملة على مساندة تجرية جمعية حماية واحات جمنة وتمكنت الحملة من ربط علاقة وثيقة مع جمعية حماية واحات جمنة وتداول معطيات وتطورات قضية هنشير اِلْمْعَمَّرْ/ستيل. كما ساهمت الحملة ميدانيًا من خلال التحركات التي نفذتها في دعم جمعية حماية واحات جمنة والتعريف بقضية جمنة خاصة في تونس العاصمة، وتمكنت من توفير الإسناد التفاوضي لجمعية واحات جمنة خاصة من خلال مشاركتها في لقاءات مهمة مع المسئولين الحكوميين، مما جعل التواصل في البداية ممكنا والدعم متاحا فيما بعد، لانفتاح جمعية حماية واحات جمنة على محيطها الاجتماعي والسياسي و ترحيبها بمختلف الملاحظات التي تلقتها من مختلف الفاعلين248 وخاصة الحملة الوطنية لدعم جمنة.

إن شكل التنظم "الحملة" يعبّر عن إشكالية في المرحلة السياسية الانتقالية في تونس إذ لم تعد الأحزاب السياسية إطار تنظيميًّا قادرًا على الاستقطاب والتأطير خاصة بالنسبة للفئات الشبابية. إن هذا التحدي الذي طرح على مستوى تنظيم التحركات الاحتجاجية جعل شكل "الحملة" -بما هي إطار مفتوح ويختلف حتى عن الجمعيات التي تتطلب

²⁴⁸في إطار انفتاح جمعية حماية واحات جمنة توصلت بتاريخ إلى اتفاق مع منظمة أنا يقظ حول إتاحة تقارير ها المالية. أنظر: التوصل إلى اتفاق بين منظمة أنا يقظ وجمعية حماية واحات جمنة، الرابط: https://bit.ly/2Ipifwv]معاينة 2018/09/27]

تأسيسا قانونيا والتزاما غير محدد المدة- ميزة للتنظّم السياسي والاجتماعي في المرحلة الانتقالية.

جمنة حركة اجتماعية تدافع عن ذاكرة محلية وتستعيدها: من الاستعمار إلى ما بعد الاستعمار العمق التاريخي لقضية أرض جمنة

من خلال المقابلات مع الفاعلين الاجتماعيين في قضية هنشير اِلْمْعَمَّرْ/ستيل ومن خلال الاطلاع على المراسلات والبلاغات التي وجهتها في البداية الرابطة المحلية لحماية الثورة ودعمها بجمنة نلحظ تأكيدا على الأحقية التاريخية لمتساكني جمنة في هنشير الْمْعَمَّرْ/ستيل، ورفض اعتبار تصرفهم في جانفي 2011 عملية استيلاء. 249 بل تأكيدًا على أنّ ما وقع كان استردادا لحقِّ بفعل الثورة لأرض افتكها المستعمر الفرنسي. 250

وبالعودة للمصادر التاريخية، ومنها ما ينقله "محمد ضيف الله"²⁵¹ و"عميرة عليّة الصغيّر"²⁵² عن "بيار مورو"²⁵³، نجد أن ضيعة واد المالح (هنشير المعمر)، كانت قد منحت سنة 1922 لمعمر فرنسي يدعى « Merillon » كقطعة أرض تقع جنوبي قبلي على بعد اثني عشر كيلومترا، وتبلغ مساحتها خمسمائة هكتار، وتكونت لتسييرها الشركة التجارية الفلاحية للجنوب التونسي (S.C.A.S.T) وق شيد المعمّر المذكور برجا على أرض

²⁴⁹ إلى كافة أهالي جمنة (بلاغ)، مجموعة وثائق. مصدر سابق.

²⁵⁰ شكاية إلى والي قبلي. مراسلة من الرابطة الشعبية المحلية لحماية الثورة و دعمها بجمنة إلى السيد وزير الداخلية (تم توجيه نفس المراسلة للسيد وزير الفلاحة و السيد وزير الدفاع، مبيّن ذلك بهامش المراسلة)، أربعة مراسلات من اللجنة المراسلة للسيد وزير السيد وزير أملاك الدولة، مراسلة من لجنة حماية الثورة بجمنة إلى السيد وزير الفلاحة. مجموعة وثائق، مصدر سابق.

²⁵¹ضيف الله(محمد)، نوافذ على تاريخ نفزاوة. المغاربية للطباعة، 2008 تونس

²⁵² علية الصغير (عميرة)، نفز أوة زمن الاستعمار وجدليّة الخضوع والمقاومة (1956-1881) ص 206. في الشريف (فيصل) (تنسيق وجمع)، الجنوب التونسي من الاحتلال إلى الاستقلال 1881-1956، الندوة الدولية الثانية عشرة المنعقدة بتونس أيام 6 و 7 و 8 ماي 2004، سلسلة تاريخ الحركة الوطنية، عدد 12، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 2005.

²⁵³MOREAU Pierre, Des lacs de sel aux chaos de sable, le pays des Nefzaouas. IBLA, Tunis 1947, p139-140.

الهنشير (مازال قائما إلى الآن) الذي كان في نوفمبر 1942 مسكنا مدير الضيعة . M » « Maus de Rolley وعائلته 254.

في جمنة تنقل الروايات الشفوية أنّ الاستعمار الفرنسي افتكّ "أرض الأجداد واعتقل عددا من متاسكني جمنة (الجمنيّين) من بينهم أفراد من عائلتي "الحاج عمر" والقلالي"، و "محمد بن حنين" الذي تم إيقافه لمدة 22 يوما لاعتراضه على افتكاك الأرض التي أقيم عليها هنشير المُعَمَّرُ (ستيل فيما بعد)²⁵⁵، كما ينقل أيضا رئيس جمعية حماية واحات جمنة أنه تمّ تسخير أجدادهم للعمل بالهنشير بالقوة في فترة الاستعمار. يذكر أحد متاسكني جمنة وهو "عبد الحميد النّوري" أن جدّيه الاثنين "الغنّوشي وعليّة" اشتغلا في الهنشير قبل الاستقلال ولاحقًا إثر تأميمه سنة 1962، ويضيف أنّ استرجاع الهنشير يمثّل مطلبًا جماعيًا للأجداد الذين كانوا يعملون تحت ضغط المستعمر قبل التأميم وكأنه معسكر.

بعد نهاية الاستعمار وإعلان الجلاء الزراعي في 12 ماي ²⁵⁷1964 تشير الراويات المحلية إلى أن عددا من متساكني جمنة سعوا لاسترجاع أرض هنشير اِلْمُعَمَّرْ. ²⁵⁸ وهو ما تدعمه الوثائق التي تحصلت عليها في إطار هذا البحث. إذ سعى عدد من متساكني جمنة

²⁵⁴COMMANDANT AUDOUIN-DUBREUIL Louis, La guerre de Tunisie (Novembre 1942-Mai 1943)Paris Payot 1945. Collection de Mémoires, études et documents pour servir à l'histoire de la guerre. p121-122.

الصفحتان 121 و 122، مجموعة وثائق، مصدر سابق.

²⁰¹⁷ المقابلة مع الطاهر الطاهري، سبتمبر 2017.

²⁵⁶ المقابلة مع الطاهر الطاهري، نفس المصدر.

²⁵⁷قانون عدد 5 لسنة 1964 مورخ أول محرم 1384 (12 ماي 1964) يتعلق بملكية الأراضي الفلاحية في تونس، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية الصادر في 12 ماي 1964، ص 656.

²⁰¹⁸ المقابلات التي أجريتها مع أعضاء هيئة الجمعية جويلية و سبتمبر 2017، المقابلة مع إبراهيم الخمار، ناشط و شاب من جمنة شارك في فعاليات و الاحتجاجات مختلفة مرتبطة حول قضية هنشير المعمر/ستيل، ومتابع لتطوراتها سبتمبر 2017. المقابلة مع رياض بن علي ناشط بجمنة مشارك في أغلب التحركات مهمته الإعلان عن الاجتماعات العامة التي تعقد بساحة راس العين ومواكب للتطورات التي شهدتها قضية هنشير المعمر/ستيل جويلية 2017. المقابلة مع سفيان طارق شاب وناشط من جمنة شارك في الفعاليات والاحتجاجات المختلفة المرتبطة بقضية هنشير المعمر/ستيل شارك خاصة في التوثيق الإعلامي ودعم تجربة جمنة كمدون، جويلية والاحتجاجات المختلفة المرتبطة بقضية هنشير بن عثمان"، عاملان بإدارة الهنشير، سبتمبر 2017. ومحادثة جماعية مع 7 من عملة الهنشير بنفس التاريخ.

لتأسيس تعاضدية، الأمر الذي يوثقه مطلبان موجهان للسلطات المركزية. 259 تقدم المراسلتان طلبًا في الترخيص باسترجاع الضيعة الفلاحية (هنشير اِلْمُعَمَّرُ) التي كانت على ملكية شركة "سكاست" ووقع تحويلها لأملاك الدولة في إطار تطبيق قانون 12 ماي 1964، مع الاستعداد لتركيز تعاضدية فلاحية بالضيعة. 260 إضافة لذلكتؤكد هذه الفترة التاريخية -كما تذكر الروايات التي ينقلها الجمنيّون وتؤكدها الوثائق التي يحتفظ بها عدد من متاسكني جمنة وقامت بتجميعها جمعية حماية واحات جمنة-، أن "أحمد بن للونة" وإلي قابس آنذاك (قبلي وقتها معتمدية ترجع بالنظر إداريا لولاية قابس) اقترح على متساكني جمنة الاكتتاب ماليا لشراء واحة هنشير المُعَمَّرُ أي النخيل وليس الأرض باعتبار أنه من المعلوم أن الأرض ملك للجمنييّن وافتكها منهم الاستعمار. 261 لكن تلك المبالغ المالية التي جمعت وقع تحويلها واعتبارها مساهمات ببعض المشاريع والتعاضديات والشركات التي تشرف عليها الدولة بالجهة. 262 مما جعل النظر للجلاء الزراعي 263 في جمنة والشركات التي تشرف عليها الدولة بالجهة. 262 مما جعل النظر للجلاء الزراعي 263 في جمنة باعتباره "استعمارا فلاحيا ثانيا". 264

²⁵⁹مطلب موجه من السيد "محمد صالح البديوي" الرئيس المدير العام للشركة المدنية بنفزاوة إلى السيد كاتب الدولة للفلاحة بتاريخ 27 أكتوبر 1964، ومطلب موجه من "محمد صالح البديوي"، "محمد المكي"، "حفيظ الجمني"، العجمي العابد"، "عبد الحميد القلالي" و"علي بن محمد" و"محمد النحالي"- هيئة الشركة المدنية بنفزاوة للكاست- إلى وكيل كاتب الدولة للفلاحة بتاريخ 14 فيفري 1964، مجموعة وثائق، مصدر سابق.

^{200&}quot;نظرا إلى أن الشركة المذكورة المسماة سكاست وقع تحولها لأملاك الدولة التونسية تطبيقا لقانون رقم 5-64 الصادر في 12 ماي 1964، نلتمس منكم الترخيص بإرجاع الضيعة لفائدة الشركاء السابقين على نسبة مناباتهم وموافقتنا على إبدالها بتعاضدية فلاحية لإسداء الخدمات." مطلب موجه من هيئة الشركة المدنية بنفزاوة للماست إلى وكيل كاتب الدولة للفلاحة بتاريخ 14 فيفري 1964، مجموعة وثائق، مصدر سابق.

²⁰¹⁷ المقابلة مع الطاهر الطاهري، جويلية 2017.

²⁶²تسع وثائق (بين سنتي 1960 و 1968)، تتمثل في بيان مساهمات مالية بتعاضديات وإحالات لمبالغ مالية باسم متاسكنين من جمنة مساهمات بشركات من معلوم مشاركتهم في الشركة المدنية سكاكست، مجموعة وثائق، مصدر سابق.

²⁶³يشير عبد المجيد بلهادي في مقال له في الذكرى الخمسين للجلاء الزراعي أنّ الجلاء الزراعي تم على مراحل إذ أن استعادة الدولة للعقارات الفلاحية التي كانت تحت سيطرة الأجانب وخاصة الفرنسيين بدأ منذ 1960 من خلال إمضاء بروتوكول بين الحكومتين الفرنسية والتونسية وقع بمقتضاه شراء 100 ألف هكتار، أنظر: بلهادي (عبد المجيد)، "الجلاء الزراعي في تونس: قانون 12 ماي 1964 وأوجه تطبيقه"، ص 321. المجلة التاريخية المغاربية، السنة الثانية والأربعين العدد 157 فيفري/شباط 2015. و بالعودة للبروتكول الفرنسي-التونسي لـ 13 أكتوبر 1960 نجد أنّ عملية إعادة الشراء كما يسميها هذا البروتوكول تمت بمقابل مبلغ مليون دينار تدفعه الحكومة التونسية للحكومة الفرنسية حسب الفصل 4 منه، إضافة لبروتكول تكميلي مؤرخ في 3 مارس 1963 تمّ بمقتضاه إعادة شراء 50 ألف هكتار بمقابل مبلغ 500 ألف دينار حسب الفصل 8 منه، أضافة لروتكول تكميلي مؤرخ في 3 مارس 500 ألف دينار حسب الفصل 8 منه، أنظر:

HUBERTM Thierry, « La cession à la Tunisie des terres des agriculteurs français protocoles francotunisiens des 13 octobre1960 et 2 mars 1963 ». In Annuaire français de droit international, volume 9, 1963. p 948, 952. doi : 10.3406/afdi.1963.1066(consulté11/08/2017)

أما قانون 12 ماي 1964 فمساحة الأراضي التي استهدفها حسب القائمة التي أوردها عبد المجيد بلهادي تبلغ حوالي 75.277 هكتار، بلهادي، مرجع سابق. ص 325.

لمزيد التوسع حول استرجاع الأراضي الفلاحية من المعمّرين يمكن العودة لـ:

بداية من أوائل السبعينات مع التراجع عن سياسة التعاضد تمّت إحالة أرض هنشير اِلْمْعَمَّرْ لشركة ستيل. لكن هذه المسألة مثلت موضع نظر المحكمة العقارية بقبلي بمناسبة نظرها في طلب تسجيل جزء من أرض هنشير اِلْمْعَمَّر/ستيل سنة 2004 كعقار دولي، رفضت المحكمة مطلب التسجيل إذ اعتبرت أنّ محضر مجلس التصرف في الأراضي الاشتراكية ومحضر مجلس الوصاية الجهوي لم يتضمنا تفويتًا إنما مثّلا تفويضًا لمجلس التصرف لإبرام عقد البيع لديوان الأراضي الدولية. فالعقد الموعود بابرامه لم يبرم بين رئيس مجلس التصرف وديوان الأراضي الدولية مما يجعل التفويت لم يحصل قانونا.²⁶⁵ وقد أقرّ محضر مفاوضات مجلس التصرف لمجموعة منطقة جمنة266 إحالة القطعة المعروفة باسم "شط المساعيد" والداخلة في تراب مجموعة جمنة لفائدة ديوان الأراضي الدولية لإحيائها مقابل ثمن رمزي قدره دينار واحد على شرط التزام الديوان بالتضامن مع الشركة التونسية لصناعة الحليب (ستيل) بالأموال اللازمة لتحقيق التمويل الذاتي وبترجيع العوض الذي سيمنح من صندوق التنمية الفلاحية لمجلس التصرف بناء على طلبه من أجل القيام بالتنقيب عن الماء لفائدة مجموعة منطقة جمنة. وهو ما يعني مقايضة الأرض التي وقع إحالتها بالتنقيب عن المياه لجهة جمنة وهي منطقة صحراوية يمثل النشاط الفلاحي المتمثل في غراسات النخيل النشاط الرئيسي فيها خاصة في تلك الفترة، وأمام الكلفة المرتفعة لعملية التنقيب فإنّه تم استغلال حاجة الجهة للمياه للفلاحة بتمرير مسألة إحالة أرض هنشير اِلْمْعَمَّر لشركة ستيل، مقابل حرمان المتساكنين من الأرض التي سبق أن افتكّها منهم المُستعمِر الذي ارتبطت باسمه ومقايضتهم بمنح الماء مقابل التخلّى عن الأرض. إضافة إلى أنّ عملية التنقيب التي يذكرها محضر مجلس التصرف والتي تمّت

DI

BENKHALIIFA Riadh, La récupération des terres agricoles coloniales en Tunisie (1951-1964), Mémoire de DEA, soutenu à la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, le 18 novembre 2002.

²⁶⁴المقابلة الأولى مع الطاهر الطاهري جويلية 2017. ²⁶⁵نسخة من رد المحكمة العقارية فرع قبلي على مطلب التسجيل عدد مع: 9852، (حكم/بتاريخ 2004/02/11)، مجموعة وثائق،

²⁶⁶محضر مفاوضات مجلس التصرف. مجموعة وثائق، مصدر سابق.

بالفعل تمّ خلاصها على أقساط من قبل جمعية برزين المائية باستثناء القسطين الأخيرين الذين تمّ إعفاء الجمعية المائية من خلاصهما وذلك سنة 1987 في أول فترة حكم نظام زين العابدين بن على.²⁶⁷

بدأ من ذلك التاريخ استغلال شركة ستيل للهنشير وهو ما سيستمرّ إلى غاية 2002، ليرتببط اسم ستيل في جمنة بهذا الهنشير. وحول فترة ستيل يشير متساكنو جمنة في مراسلة موجهة لوزير أملاك الدولة بتاريخ 5 مارس 2011²⁶⁸ أنّه "لم يكن أفضل من تصرف المعمّرين". ومن التساؤلات التي تطرح حول طبيعة هذه الشركة كما يشير رئيس جمعية حماية واحات جمنة في المقابلة معه،²⁶⁹ أنّها ضمّت بمجلس إدارتها منذ تأسيسها شخصيات سياسية تربط بينها علاقات عائلية من بينها الوزير الأول "محمد المزالي" وابنه "مختار مزالي"، والوزير "حسان بلخوحة". والشركة التونسية لصناعة الحليب المعروفة اختصارا بستيل، شركة شبه عمومية تكونت بمقتضى عقد يوم 9 نوفمبر 1960 ومسجل في 13 ماي 1961.²⁷⁰ تقلّد "حسان بلخوجة" وزير الفلاحة في تلك الفترة منصب أول مدير عام لهذه الشركة. كما تولى "فريد مختار" بدوره منصب مدير عام شركة ستيل هو ابن أخت "حسان بلخوجة" وشقيق "فتحية المختار" زوجة "محمد المزالي" وانتقلت إدارة الشركة لفترة قصيرة لـ"مختار المزالي" وانتهت مع إقالة والده من منصبه كوزير أول. استمر استغلال شركة ستيل لهنشير اِلْمْعَمَّر لمدة ثلاثين سنة، من سنة 1972 إلى غاية سنة 2002، ويذكر عدد من متساكني جمنة اشتغال آبائهم وأجدادهم بالهنشير في فترة الشركة من بينهم "عبد الجواد محمد الحاج حمد" والد "عبد المجيد الحاج حمد" نائب رئيس جمعية حماية واحات جمنة²⁷¹، جدّيْ "عبد الحميد النوري" "الغنوشي" و "عليّه"²⁷²، كما ذكرت "الحاجة مريم زوجة الغنوشي" أنّ زوجها عمل بهنشير اِلْمُعَمَّر منذ

²⁰¹⁷ المقابلة مع الطاهر الطاهري، جويلية 2017

²⁶⁸مجموعة وثائق، مصدر سابق.

²⁶⁹المقابلة مع الطاهر الطاهري، جويلية 2017.

²⁰¹⁷ المقابلة مع عبد المجيد الحاج حمد، جويلية 2017.

²⁷² المقابلة مع الطاهر الطاهري، جويلية 2017 نقلا عن عبد الحميد النوري.

الاستعمار الفرنسي وما بعده وبأجر زهيد²⁷³. ويذكر "عبد المجيد الحاج حمد" أنّه عاش جزءًا من طفولته بالهنشير، إذ كان العملة يقيمون بأكواخٍ على تخوم الواحة. ويحتفظ عدد من متساكني جمنة بوصولات خلاص العمال آنذاك جمعتها جمعية حماية واحات جمنة. ²⁷⁴ مع نهاية مرحلة ستيل بالهنشير والتفويت فيه لمستثمرين خواص في 2002، وجه بعض متساكني جمنة مراسلة يبدون فيها اعتراضهم على عملية التفويت للخواص لوالي قبلي. ²⁷⁵ وفي ردّ والي قبلي على الاعتراض في التفويت في هنشير اِلْمُعَمَّر/ستيل للمستثمرين أن لا حقّ لهم ولا لغيرهم في الاعتراض على عملية التفويت وأنّ الأرض ملك للدولة قامت بإحيائها شركة ستيل. بذلك تمّت عملية كراء الهنشير المستثمرين الخواص الذين سيستمرون في استغلال الهنشير إلى غاية جانفي 2011 التاريخ الذي اندلعت فيه الثورة وشهدت فيه جمنة حركة احتجاجية أدت لاسترجاع هنشير اِلْمُعَمَّر/ستيل.

إن تتبع هذا المسار التاريخي في جمنة يكشف الارتباط بين اندلاع الثورة والأوضاع الفلاحية والتفاوت الترابي/الاجتماعي واللامساواة الاجتماعية/المكانية والعلاقة المباشرة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والانتفاضات العربية²⁷⁷ والوضعية الكارثية للفلاحة منذ التحرر من الاستعمار المباشر. إذ مثّل تفتيت الريف وارتفاع البطالة والفقر أحد الأسباب التي أدت للانتفاضات كضغوط داخلية إضافة للضغوط الخارجية، مما أدّى إلى عدم رضا عميق وردود فعل توجت بانفجار أتاحته الثورات العربية ارتبطت بحالة انفصال بين الشعب والدولة، والشعب والأرض والشعب والغذاء.²⁷⁸ بينما تركّز تحليلات أخرى برزت بعد الثورة على دور الفاعلين الشباب من المدونين والإعلام الجديد وتوصيف الثورة

-

²⁰¹⁶ معاينة 26 أكتوبر 2016] https://bit.ly/2FFFO2F معاينة 26 أكتوبر 2016]

²⁷⁴وصو لات خلاص جمعتها جمعية حماية واحات جمنة لسنة 1983، مجموعة وثائق، مصدر سابق. 275المقابلة مع الطاهر الطاهري، جويلية 2017. و المقابلة مع عبد المجيد الحاج حمد، جويلية 2017.

المعاب مع المعاهر المعاهري، جويبية 1717. و المعاب مع عبد المعبيد المعاب عدد، جويبية 1201. و ²⁷⁶إجابة على عريضة موجهة من والي (قبلي بتاريخ 7 ماي 2001) عن طريق معتمد قبلي الجنوبية إلى المواطن عبد الجواد بن محمد الحاج حمد و من معه، مجموعة وثائق، مصدر سابق.

²⁷⁷GANA, op.cit, p 57-58. (تحرير) وغوف (آن) ، الخبز وزيت الزيتون: الأسس الزراعية للانتفاضات العربية، ص 113، في جرجس فواز (تحرير) الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2016.

على أنّها ثورة وسائل التواصل الاجتماعي والفايسبوك خاصة 279. وفي تونس فإنّ نمط التنمية المتبع تاريخيا ضحّى بالريف (الفلاحة) لصالح المدينة خاصة منذ السبعينات 280. إذ تميزت سياسة الدولة بدعم كبار الفلاحين واستثناء صغار الفلاحين من الدعم والقروض الفلاحية، التي تمنح لكبار الفلاحين. 281 وهو ما تواصل مع الثمانينات واستمر في العقدين الأخيرين منذ انطلاق سياسات الإصلاح الهيكلي والاتجاه نحو خوصصة أوسع ودعم التوجه نحو الأنشطة الاقتصادية الموجهة للتصدير. 282

إذ شهدت تونس كما الدول المغاربية المغرب والجزائر في الثلاثين سنة الأخيرة تحولاً رئيسيا يتمثل في طموح متزايد للبرجوازيات المغاربية المحلية الناشئة في إطار السياسات الليبرالية في التوسع في المجال الفلاحي. إذ سعى رأس المال الخاص المحلي غير الفلاحي للتوسع في الأراضي الفلاحية بتوظيف فائض رؤوس الأموال في الفلاحة لاستعادة تقليد مغاربي ارتبط بسيطرة المدن عقاريا على الأرياف و كمحاكاة حالمة للدور الذي لعبته البرجوازية الأوروبية تاريخيا في القرن التاسع عشر. فهذه التحولات السياسية التي شرعت فيها الدول المغاربية خاصة مع سياسة الخوصصة منذ سنوات الثمانينات خاصة فضلت الدور الاقتصادي لهذه الطبقة بما مكن البرجوزيات المغاربية المدينية/الحضرية من تعزيز تحكمها الاقتصادي بالاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية وتمدّد رأس المال الخاص غير الفلاحي للقطاع الفلاحي والاستفادة من سياسة تعبئة المخزون العقاري الوطني في منطق السوق مما فاقم تفقير الأرياف وهجر الفلاحة 283. وفي الحالة التونسية تعمقت التناقضات والتفاوتات الجهوية 284، بتطور البلاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة نحو تعمقت التناقضات والتفاوتات الجهوية 284، بتطور البلاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة نحو

 $^{^{279}}$ AYARI Michaël Béchir, « Non, les révolutions tunisiennes et égyptienne ne sont pas des « révolutions 2.0 », Mouvements 2011/2 (n° 66), p. 59-61. Adresse URL : DOI 10.3917/mouv.066.0056 (consulté 17/11/2017).

²⁸⁰الهرماسي(عبد الباقي)، الدولة و المجتمع في المغرب العربي. بيروتمركز دراسات الوحدة العربية 999ُ الطبعة الثالثة. ص 67. ²⁸¹الهرماسي، المرجع نفسه، ص 70.

²⁸²GANA, op. cit, p 58.

²⁸³ BESSAOUD Omar, «La question foncier au Maghreb :la longue marche vers la privatisation», p 39. Les cahier du CREAD n° 103-2013, p 17-44. Adresse URL : https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/22/29/103/2031(consulté 23/12/2017)

²⁸⁴GANA, op. cit, p 59, d'après BELHADI Amor, « Littoralisation et mondialisation. L'état des lieux et les enjeux ». Revue Tunisienne de Géographie, n° 30, 1996. P 9-52. Et BELHADI Amor, «Les disparités spatiales en Tunisie : Etat de lieux et enjeux» Revue Méditerranée, n°1-2, 1999. 63-72, Et

تعمق تفاوت شمال-جنوب الذي برز منذ الاستقلال²⁸⁵ وتركّز تفاوتات أخرى أهمها شرق_غرب، مع استمرار تفاوت ساحل- داخل وتواصل وضعية الجنوب باعتباره أقل استفادة من النمو الاقتصادي²⁸⁶.

4) اقتصاد الحركة الاجتماعية: أسلوب تسيير تشاركي، ونمط اقتصادي محلى بديل

منذ 2011 مع الاعتصام بالهنشير وبداية الاضطلاع بمهام إدارته من خلال لجنة حماية الثورة ثم جمعية حماية واحات جمنةترسخ في جمنة تقليد في اتخاذ القرار من خلال عقد اجتماع شعبي عام بساحة العين كان موضوع هذه الاجتماعات في البداية المستجدات في قضية هنشير اِلْمُعَمَّرُ/ستيل ومناقشة الخيارات المطروحة في مختلف مراحل هذه التحركات الاحتجاجية. وبذلك ترسخ هذا الأسلوب في مناقشة المستجدات وبشكل دوري. وتتمّ دعوة جميع المتساكنين للاجتماع الشعبي العام بساحة العين لمناقشة الأولويات

MIOSSEC Jean-Marie, « Tunisie, métropolisation, mondialisation : efficience renforcée de l'axe orienta »l. Cahiers de la Méditerranée, volume 64 2002, p.143-191. Et DAOUD Abdelkarim, « La révolution tunisienne de janvier 2011 : une lecture par les déséquilibres du territoire», Echogéo [En ligne], Sur le Vif, mis en ligne le 23 septembre 2011, (consulté 21/10/2017) Adresse URL : http://echogeo.revues.org/12612; DOI : 10.4000/echogeo.12612

حول التفاوت بين الجهات الداخلية و الساحلية و الشمال و الجنوب، و دور سياسات التمييز في تطور الحركة الاحتجاجية منذ جانفي و ديسمبر 2010-2011، يمكن العودة أيضا للدراسات التالية:

BELHADI Amor, «L'inégal développement régional en Tunisie : Accumulation spatiale et littorisation ». Cahiers de la Méditerranée, n°49, 1, 1994. La Tunisie, une dynamique de mutation. p. 133-156. Adresse URL: doi: 10.3406/camed.1994.1129(consulté 26/01/2018). ELLOUMI Mohamed et al., « Politiques et stratégies des éleveurs dans le gouvernorat de Sidi Bouzid (Tunisie centrale)», Afrique contemporaine 2006/3 (n° 219), p. 63-79. URL: DOI 10.3917/afco.219.0063 (consulté 21/01/2017). FAUTRAS Mathilde, « Injustices foncières, contestations et mobilisations collectives dans les espaces ruraux de Sidi Bouzid (Tunisie) : aux racines de la \ révolution? justice spatiale spatial justice », Université Paris Ouest Nanterre La Défense, UMR LAVUE 7218, Laboratoire Mosaigues, 2015, Droit village, [Document électronique] 7, http://www.jssj.org/article/injusticesfoncieres-contestations-et-mobilisations-collectives-dans-lesespaces-ruraux-de-sidi-bouzidtunisie-aux-racines-de-la-revolution/ (consulté 21/09/2017).Et HIBOU Béatrice, « La formation asymétrique de l'État en Tunisie. Les territoires de l'injustice ». In IRENE Bono et al, L'État d'injustice au Maghreb. Maroc et Tunisie. Paris Karthala et Centre de recherches internationales 2015.

²⁸⁵GANA, op. cit, p 59, d'après BELHADI, « Les disparités spatiales en Tunisie ...» op. cit.

²⁸⁶GANA, op. cit, p 59.

والمشاريع المزمع إنجازها. وفي أكتوبر 2016 أضحت الاجتماعات تناقش تطورات مصير هنشير اِلْمْعَمَّرْ/ستيل مع صدور بلاغ كاتب الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية الذي دعا فيه لإيقاف إنجاز البتة. 287 يمثل الاجتماع الشعبي العام الذي تتمّ الدعوة له بشكل عمومي من خلال بلاغات تعلق بواجهات المحلات والمقاهي والإعلان عن موعد الاجتماع ببوق وسيارة تخصص لذلك تجوب الطرق الرئيسية بالبلدة.288 وكنت قد شاركت مع أعضاء من الحملة الوطنية لدعم جمنة في أحد هذه الاجتماعات الذي كان مخصصا لمناقشة الحلول المقترحة من قبل كتابة أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزارة الفلاحة. بدأ ذلك الاجتماع بعرض موجز قدمه "الطاهر الطاهري" رئيس جمعية حماية واحات جمنة، ثم فتح المجال للمداخلات لمختلف الحاضرين بمن فيهم أعضاء الجمعية، المواطنين، وأعضاء الحملة الوطنية لدعم جمنة. واضافة للاجتماعات الشعبية، تعقد الجمعية اجتماعات دوربة مخصصة لمتابعة متطلبات العمل بالهنشير، واجتماعات للهيئة المديرة للجمعية تناقش الحلول والمقترحات التي تتوصل لها خاصة منذ بتة أكتوبر 2016، ويدعى لهذه الاجتماعات بمجرد بلوغ معطى جديد أو مقترح ويناقش أعضاء الهيئة المقترح أو المستجدّ وفي صورة عدم الاتفاق فيما بينهم يتم ترك المجال للتوسع والنقاش ومزيد الاطلاع وتتم الدعوة لاجتماع شعبى عام جديد يتداول المسألة المطروحة للنقاش وما تتوصل له الأغلبية في الاجتماع الشعبي العام تقرّه الهيئة المديرة للجمعية في اجتماعها الموالى.²⁸⁹ لذلك تمثّل هذه الاجتماعات أداة تسيير ذاتي تشاركي لمتطلبات العناية بهنشير اِلْمْعَمَّرْ/ستيل الاعتيادية ولحاجيات البلدة من مقترحات مشاريع ومتابعتها وتداول المقترحات والحلول واتخاذ قرار في شأنها.

²⁸⁷بلاغ صادر عن كتابة الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية تحذّر بخصوص واحات جمنة بتاريخ 1 سبتمبر 2016. رابط:https://bit.ly/2HL9JIO [معاينة بتاريخ 2017/07/29]

²⁸⁸ المقابلة مع رياض بن علي، جويلية 2017 ، يذكر أنه يتولى هذه المهمة و في حالة عدم إمكانية توفر سيارة للغرض يستعمل در اجته النارية لإعلام بموعد الاجتماع.

²⁸⁹ المقابلة مع صالح عبد الجواد، سبتمبر 2017.

رغم مميزات هذا النموذج المحلي الذي تمثله تجربة جمنة فإنّه تطرح بعض المسائل التي تعتبر مدخلا لتطوير الممارسة الحالية للاستفادة من التجربة التي انطلقت منذ 2011. ولتلافي النقائص كمسألة المشاركة المباشرة للمرأة في اتخاذ القرار مما يستدي الالتفات لذلك. ولئن كانت هذه المسألة ترتبط بخصوصية المجتمع المحلي في جمنة فإنّ مسألة مشاركة المرأة في التسيير واتخاذ القرار 290 تستدعي تدعيمها بشكل مؤسساتي من خلال مبادرة الجمعية بذلك لكون واقع المجتمع المحلي يتضمن مشاركة واضحة للمرأة في المجال العام. كما طرحت مسألة تجديد جزء من هيكلة الجمعية والدفع بتشبيب أعضاء الهيئة المديرة 201 وهي مسألة تؤكد جمعية حماية واحات جمنة أنّها مطروحة في المرحلة القادمة مبيّنة أنّ الظروف التي مرّت بها قضية هنشير الْمُعَمَّرُ/ستيل منذ بتّة أكتوبر 2016 جعلت الشروع في ذلك مؤجّلاً.

ما يميّز تجربة جمنة كنموذج في سياق مجتمع محلي استطاع بناء تمثّل لقضية مشروعية الحق في الأرض (هنشير اِلْمُعَمَّرُ/ستيل) في ظلّ ظروف اقتصادية تدفع نحو الخوصصة مما يعبّر عن فساد الخيارات السياسية التي يعتبرها المتساكنون تخدم المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة. فالاستثمار الخاص بالنسبة لهم يحرم الدولة والبلدة في نفس الوقت من الموارد في ظلّ تخلي الدولة وانكماش دورها الاجتماعي وانسحابها الاقتصادي.

-

²⁹⁰من التجارب التي تقدم مثالا على المشاركة النسائية في صياغة نمط اقتصادي بديل نجد تجربة عاملات معمل النسيج بالشابة بولاية المهدية، يمكن مراجعة المقال التالي:

BEN HAMADI Monia, Résister et produire : La lutte des ouvrières de Mamotex, URL: https://goo.gl/iYsOxm[consulté 17/11/2017]

من الأمثلة على ذلك أيضا في مصر تعاونية "العونة" التي تديرها مجموعة من النساء بقرية العونة بمحافظة أسيوط بالصعيد المصري منذ سنة 2015 وتمكنت هذه التعاونية من خلق فرص عمل أخرى للنساء كما ساعدت جمعية "بادر لتنمية الصعيد" بالعونة، النساء بهذه القرية في الالتحاق بتكوين في تخصصات مختلفة منها الخياطة، صناعة المرطبات...الخ وتكوين آخر في تسيير المشاريع. كما أسست مجموعة من النساء إلى جانب المديرة التنفيذية للجمعية، تعاونية "دبس الرمان" (عصير الرمان) وساهمت هذه الجمعية في استقطاب 20 امرأة مساهمة كل منهن ألف جنيه مصري، ممّا مكنهن من عضوية مجلس إدارة التعاونية (5 من 7 أعضاء مجلس الادارة).

راجع : عزت (منى)، أول تعاونية نسائية في الصعيد، موقع أصوات مصرية، أغسطس ،2016، الرابط: (معاينة بتاريخ https://is.gd/xkfVjI (2017/11/17

²⁹¹المقابلة مع "علية عبد السلام"، سبتمبر 2017.

²⁰¹² المقابلة مع "الطّاهر الطاهري"، سبتمبر 2017. المقابلة "عبد المجيد الحاج حمد"، سبتمبر 2017.

تقدم جمنة تجربة في سياق ما بعد ثوري نموذج اقتصاد محلى بل يتجاوز ذلك ليكون "منوالاً تنمويًّا جديدا"²⁹³ يقوم على عنصرين أسياسيين، توفير مواطن شغل واستغلال الموارد وتعميمها لفائدة المصلحة العامة. يشتغل حاليا بالهنشير 130 عاملا من بينهم ثلاثة عملة مكلفين بالشؤون الإدارية المالية وخمسة نظّار، وتطرح هنا مسألة تدنى أجورهم، فهي وإن كانت تتجاوز الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي²⁹⁴ فإنها تبقى متدنية مقارنة بالأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية، كما أن موقع العمال الحالي في تسيير الهنشير وعملية اتخاذ القرار يندرج في إطار التقسيم الكلاسيكي للعمل في ارتباط بمفهوم الأجير والمؤجّر، مما يجعل من المهمّ إعادة صياغة العلاقات الشغليّة وإدراجها ضمن مفهوم العمل التشاركي وفق تقسيم عادل للعمل يراعي الاختصاصات والمهارات المكتسبة معًا قصد تأمين استمرارية التجرية وتمكين العمال من خبرات تتيح لهم ترسيخ مبدأ التسيير الذاتي. وهو ما يعتبره أعضاء الهيئة المديرة جمعية حماية واحات جمنة يصطدم مع العقلية السائدة لكون العامل الفلاحي يكتفي بمهمّته كعامل فقط ولا يقبل أن يكون مشاركًا في عملية التسيير بشكل يجعله مشاركا في اتخاذ القرار. إن هذه الإشكالية ترتبط بالواقع الاجتماعي والإرث الثقافي لغياب وعي بوجود دور للعمال في اتخاذ القرار، وهو ما يتطلب مبادرة من قبل جمعية حماية واحات جمنة لتكوين العمال حتى تتاح لهم فرصة اكتساب المهارات بما يعزز الأسلوب التشاركي ويحمى المكتسبات التي تحققت.

قامت هذه التجربة من خلال جمعية حماية واحات جمنة بالتدخل في المجال الاجتماعي والاقتصادي أمام ما تعتبره تراجعا للدولة عن أداء دورها التنموي بتوفير الحاجيات الأساسية على مستوى البنية التحتية كالتعليم والصحة والخدمات التي تحتاجها البلدة، وتجاوزت المستوى المحلي بالإشعاع على بقية بلدات ولاية قبلي. قامت جمعية حماية واحات جمنة بعديد المنجزات سواء في المجال الرياضي بإحداث أول

-

293 المقابلة مع "عبد المجيد الحاج حمد"، سبق ذكره.

ملعب حيّ معشّب، وأول قاعة رياضية مغطاة بالمعهد الثانوي بجمنة. في المجال الصحي وفرت جمعية حماية واحات جمنة سيارة إسعاف مجهزة وخصصتها لجمعية القاصرين ذهنيا التي تقوم بكراء هذه السيارة للمواطنين وتستفيد من ذلك في تعزيز نشاطها إضافة لمساهمة جمعية حماية واحات جمنة في تحسين مركز جمعية القاصرين ذهنيا والمساهمة أيضا في تحسين مستوصف جمنة والتبرّع لشراء آلة كشف عن سرطان الثدي بالمستشفى الجهوي بقبلى.

في المجال التعليمي والتربوي موّلت الجمعية بناء قاعات بالمدرستين الابتدائيتين بجمنة ودورة صحية وقاعة معلمين ومشرب بمدرسة واحدة، ودعمت أيضا إنشاء مركز التكوين الفلاحي بجمنة. أما في المجال الثقافي فقد وزعت الجمعية تبرعات على مختلف الجمعيات والمهرجانات الثقافية بقرى نفزاوة (ولاية قبلي). ودعمت ماديًّا أيضا فرعي الرابطة التونسية لحقوق الإنسان واتحاد المرأة بقبلي، كما موّلت استكمال أشغال بناء مركز الحماية المدنية بمعتمدية سوق الأحد، واقتنت جهاز حاسوب وآلة طابعة ومكيف لمركز الحرس الوطني بجمنة. وفي المجال الخدماتي يعتبر مشروع السوق البلدي المغطّى الذّي ستعود مداخيله للبلدية، أحد أهم المشاريع الاقتصادية التي تكفلت بها جمعية حماية واحات جمنة الذي سيسهل الحركة الاقتصادية بجمنة لكونه سيستغل كسوق بلدي دوري وسوق تمور موسمي وهو حاجة ملحّة لمنطقة يمثّل إنتاج التمور والتجارة فيها العمود الفقري لاقتصادها المحلي. إضافة إلى تجهيز وتحسين مسجدي البلدة وتهيئة سور وبوابة للمقبرة بجمنة وتوفير منح للطلبة من ذوي العائلات المستحقة وأضاحي عيد الأضحى إلى غاية موسم 2015 أي قبل التضييق الذي سلطته كتابة الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقاربة في موسم 2016 أي قبل التضييق الذي سلطته كتابة الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقاربة في موسم 2016.

إن التجربة التي تقدمها جمعية حماية واحات جمنة كحركة اجتماعية محلية، تأتي في سياق تاريخي تطورت فيه الحركة الاجتماعية و برز فاعلون جدد في سياق مابعد ثوري في تونس، مما يعيد طرح السؤال حول طبيعة النظام السياسي النيولبيرالي والمتجه نحو توسيع الخوصصة الاقتصادية لكن بصيغ مختلفة عن الأحزاب السياسية والنقابات

والمجتمع المدني الحقوقي كفاعلين تقليديين، وبالتركيز حول المسائل المرتبطة بقضايا الحياة اليومية والنضال حولها مثل الشغل والتنمية المحلية و بتركيز أقل على ما هو سياسي في الفعل الاجتماعي. 295 إذ أنّ أعضاء الهيئة المديرة لجمعية حماية واحات جمنة يؤكدون أن التجربة أصبحت واضحة بعد عامين باعتبارها تجربة اقتصاد اجتماعي تضامني. 296 لكن بعض الأطراف لا ترضيها التجربة لأن مفاصل الدولة تحت تحكم رأس المال الذي لا يقبل التخلّي عن امتيازاته تلك. 297 وراتباط الخيارات السياسية والاقتصادية بتوصيات وبرامج صندوق النقد الدولي مما يؤكد على استمرارية الصراع في مواجهة فرض الإملاءات الأجنبية المرتبطة بنموذج الاقتصاد النيوليبرالي، مما يطرح أهمية فهم الحركة الاحتجاجية التي تشهدها مجتمعاتنا منذ 2011 بما يتجاوز تحقيق سياسات اجتماعية جديدة إلى مساءلة موقع الدول العربية من النظام الاقتصادي العالمي وسبل تحررها من الخضوع للنيوليبرالية الاقتصادية. 298

إن شكل التصرف الذي تقدمه "حالة جمنة" يلخصه عضو الهيئة المديرة للجمعية "علية عبد السلام" ²⁹⁹حسب ما ينقله عن المتساكنين بشكل عام في ثلاثة عناصر، وحدة الأرض أي رفض أي صيغة لتقسيم الهنشير، المساهمة لجميع الجمنيّين أي أن التسيير للجميع

_

²⁹⁵هارفي (ديفيد)، النيوليبرالية بوصفها تدميرا خلاقا، مركز نماء للبحوث والدراسات، أوراق مترجمة. ص24. الرابط: 2018/08/26 [معلينة بتاريخ 2018/08/26] https://drive.google.com/file/d/0B_azBC_1KJD2dGxOdFZvc3owTkU/view [معلينة بتاريخ 2018/08/26]

HARVEY David, « Neoliberalism as Creative Destruction », The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 610, NAFTA and Beyond: Alternative Perspectives in the Study of Global Trade and Development (Mar., 2007), pp. 22-44. Adresse HTML: https://is.cuni.cz/studium/predmety/index.php?do=download&did=85806&kod=JMMZ108(consulté 17/11/2017)

Au propos l'économie sociale et solidaire en Tunisie : AL-IDRISSI Sarra, Peut-on parler d'un mouvement de l'économie sociale et solidaire en Tunisie, Lien : (consulté17/11/2017) https://forumess2017.sciencesconf.org/data/pages/EL_IDRISSI_TR2.pdf Et LAIBI Wassim, Dynamique d'Economie Sociale et Solidaire en Tunisie: Acteurs, Enjeux, Paradoxes et Perspectives de Construction, Mémoire de fin d'études, 2015. FSEG Tunis.

²⁹⁷ المقابلة مع على حمزة، مصدر سابق.

²⁹⁸AMINE Samir, C'est un mouvement qui va durer des mois et des années. Entretien réalisé par Hassane Zerrouky. (consulté 17/11/2017) Adresse URL: https://www.humanite.fr/31_07_2011-samiramin-%C2%ABc%E2%80%99est-un-mouvement-qui-va-durer-des-mois-et-des-ann%C3%A9es%C2%BB-477187

²⁹⁹مداخلة علية عبد السلام في اليوم الدراسي الذي انتظم بدار الشباب بجمنة ناقش المقترحات المقدمة من طرف الدولة حول هنشير المعمَّر /ستيل بتاريخ 2017/04/17، و المقابلة الثانية مع علية عبد السلام سبتمبر 2017.

عن طريق الجمعية، الانتفاع لجميع الجمنيّين أي لا سبيل لتقسيم الأرباح بأن يحافظ على ضخّ الأرباح للمصلحة العامة.

أثارت هذه التجربة خاصة منذ 2016 مع إشعاعها على المستوى الوطني مطالب مرتبطة بموضوع الاستغلال الجماعي للأرض والاستفادة الجماعية من عوائدها في شكل مطالب مختلفة. ففي ولاية صفاقس نادى متساكنو من منطقة "الشعّال" بمعتمدية "بئر علي بن خليفة" أثناء تنظيمهم لوقفة احتجاجية تنديدا بغياب وسائل النقل والمؤسسات الصحية وتدهور البنية التحتية، واعتبروا أنّه رغم ما تجنيه الدولة من عائدات تقدر بملايين الدينارات بفضل عشرات الآلاف من أشجار الزياتين والأشجار المثمرة فإنها لم تدرج أي برنامج تنموي لفائدة المتساكنين. وهدّد المحتجون بإعادة تجربة جمنة باستغلال الأراضي التابعة للدولة بمنطقتهم (هنشير الشَعَّالُ).000

قدمت جمعية حماية واحات جمنة أسلوبا تسييريا تشاركيا وأرست نمطا اقتصاديا محليا تنمويًا في إطار مُسَاءَلة للسياسات الاقتصادية العمومية، مع تواصل الجدل حول مصير الهنشير بين مطالبة الحكومة باسترجاعه واعتبار ما قام به المتساكنون وجمعية حماية واحات جمنة عملية استيلاء على أراضي دولية، واقتراح السلطة في مرحلة متقدمة لحلول قانونية لم تستطع إنهاء الجدل الذي أثارته قضية هنشير المُعَمَّر/ستيل.

مكنت تجربة جمنة من خلال الاستغلال الجماعي الذي يؤمن المصلحة العامة على المستوى المحلي من خلق إطار من الشفافية بشكل مواطني من خلال مراقبة مختلف المنجزات، إذ يتمكن المتساكنون من معاينة تطور المشاريع المنجزة والتماس آثارها في حياتهم. إنّ ما يؤكد عليه أعضاء الهيئة المديرة لجمعية حماية واحات جمنة هو أن

[2017/08/19

³⁰⁰صفاقس: أهالي منطقة الشعال يهددون بإعادة تجربة جمنة، إذاعة الديوان أ ف م، الرابط: https://bit.ly/2Z5zDfJ [معاينة

المسألة في جمنة لا تتعلق فقط بالمكاسب التي لا يمكن التخلّي عنها إنما يتجاوز ذلك إلى رسالة يقدّمها متاسكنو جمنة وهي أن تجربتهم هي إحدى محطات الثورة وتأكيد على أن نجاح الثورة ممكن.

خاتمة:

منذ 2011 خاض متاسكنو جمنة عبر اللجنة المحلية لدعم الثورة وحمايتها بجمنة ثمّ جمعية حماية واحات جمنة صراعًا في مواجهة نمط الاستثمار الخاص الذي باعتباره خيارًا اقتصاديا دافعت عنه الدولة في مجال التصرف في الأراضي الفلاحية في إطار تمشُّ يدعم الخوصصة ويقدّمها على أنها البديل للاستثمار العمومي المباشر. إذ مثلت ثورة تمشُّ يدعم الخوصصة ويقدّمها على أنها البديل للاستثمار العمومي المباشر. إذ مثلت ثورة تجربة تسيير ذاتي وجماعي تشاركي أتاح استفادة المنطقة من عائدات الضيعة الفلاحية مما خلق نمطًا اقتصاديا محليا بديلا بسائل السياسات الاقتصادية الرسمية سواء تعلق بالاستثمار العمومي البيروقراطي المركزي أو بالاستثمار الخاص الليبرالي مع تسارع التفويت في الأراضي الدولية للخواص مقابل حرمان أغلبية المتساكنين من الانتفاع من عوائدها الاقتصادية. بذلك أثارت تجربة جمعية حماية واحات جمنة مواقف الفاعلين السياسين في مرحلة سياسية انتقالية طرحت فيها سياسات الدولة وتوجهاتها الاقتصادية للمراجعة من قبل فاعلين اجتماعيين تقليديين (الأحزاب السياسية، النقابات، المجتمع المدني الحقوقي) ومن قبل فاعلين سياسيين واجتماعيين غير تقليديين (الحملات المرتكزة في نشاطها على قضية محددة، الحركات الاجتماعية عموما).

تمثّل الحركات الاجتماعية في تونس بعد الثورة فاعلاً جديدًا مهمّا يصارع المنظومة القانونية والسياسية القديمة. ففي حالة جمنة، ساهمت الحركة الاحتجاجية التي انطلقت منذ 2011 وتطورت لتشكل حركة اجتماعية محلية في طرح مراجعة المنظومة القانونية وذلك بمناسبة النقاش حول الحلّ القانوني لقضية هنشير

اِلْمْعَمَّرْ/ستيل، إذ طرحت جمعية حماية واحات جمنة ضرورة إيجاد صيغة قانونية جديدة تجسّم أسلوب التسيير والنمط الاقتصادي الذي تقدمه وتدافع عنه، مما أثار التفكير في سنّ قانون جديد وهو قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي قدّم كمبادرة تشريعية من قبل الاتحاد العام التونسي للشغل الذي سلمّ للحكومة منذ 30 نوفمبر 3012016 أي بعد شهرين من تاريخ بتة 9 أكتوبر 2016 التي أثارت حفيظة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وأطلقت إثرها مسارًا قضائيًّا واتهمت فيه جمعية حماية واحات جمنة بالاستيلاء على أراضي دولية ومنذ تاريخ البتة أخذت قضية هنشير اِلْمْعَمَّرْ/ستيل صدى على المستوى الوطني بعد أن تعاملت الحكومات السابقة بصمتٍ مع ما شهدته جمنة منذ 2011. إذا أضحت الحركات الاجتماعية فاعلاً سياسيا مهمّا على مستوى المطالبة بتغيير القوانين. وبينما تدعو جمعية حماية واحات جمنة لتغيير القانون القديم لعدم انسجامه مع مقومات تجربة الجمعية التشاركية والتضامنية (قانون الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي) الذي اقترحته وزارة الفلاحة كحلّ قانوني إلى حين إصدار قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يأتي التوجه التشريعي الحكومي في صياغة القوانين (حالة قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) ليقدم تأطيرًا قانونيًّا شكليًّا دون طرح مراجعة السياسية الاقتصادية التي تقف خلف إرادة السلطة السياسية.

³⁰¹منسقته مشروع قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يلقى تأبيد الحكومة، الرابط: https://bit.ly/2GAyHYA [معاينة 2018/09/24]

ما الذي يجمع فسيفساء تشتت قطعها لكنها في نظر بحوث علمية تراها ملتئمة ومجمّعة ومتناسقة؟ كيف لبحوث مُماثلة أن تُقرَّأ مجتعة رغم فرادة كل إشكاليّة على حدة؟ إشكاليّات تُقارب واقعا متشابها ومختلفا تتحذ فيه أضداده وتتفرق في آن؟ كيف لتأ أن نبحث عن تشخيص واقع مماثل؟ واقع فيه فئان راب من هوامش المدينة يُغنّي ليحتجّ على مركزيّة الحق في الحياة، وحركة احتجاجيّة هامشيّة تعادي التهميش بفعل جماعي يلغي من ألغاه ولو كان من مسانديه. واقع فيه شباب "أولتراس" يتنبؤون بالثورة ولا تعنيهم صيرورتها، وباحثون يتفاجؤون بها فينخرطون في فعل ينشد تحقّقها ! فيه مُلوّنون يناضلون في شبكة عنكبوتيّة ضد نظام سقط رأسه فصار كأرملة سوداء! وحملات أفقيّة في فعلها تنتشر كجذمور في بيئة احتلتها أشجار السلطة التي لا تثمر وفئانون يجعلون الفضاء العام مكانا لرفض الواقع، الواقع برّمته. واقع فيه أساتذة غادر طباشيرهم الأقسام ليحتج في الشوارع، عُمَالً في مصانع الظلّ لا ضوء يُسلّط على نضالاتهم، مُهرّجون يجعلون البوليس يَبتسم ويعوضون مناضلين أتعبتهم كلاسيكيّة احتجاجهم وأحزنتهم في آن! واقع ترسمه صحراء الكامور بوشائج أوليّة تنتخب فاعلين عاديّين لكن بفعل لم تعتده السلطة، واقع تُصوّره مشاهد جرّرات في جندوبة تغادر حقلا لتذهب إلى حقل آخر :من الحقل الفلاحي إلى الحقل الاحتجاجي ! وواحات جمنة التي مشاهد جرّرات في جندوبة تغادر حقلا لتذهب إلى حقل آخر :من الحقل الفلاحي إلى الحقل الاحتجاجي ! وواحات جمنة التي تحتج فيها الدقلة في عراجينها مطالبة بالحق في الأرض

47 شارع فرحات حشاد، العمارة «أ»، الطابق الثاني 1001 تونس الهاتف : 46 71 25 76 64 — الفاكس : 56 76 64 +216 71 contact@ftdes.net - Contact@ostunisie.org





